الجمهـــورية الجـــزائرية الديـــمقراطية الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التـعليـم العـالي و البـحث العـلمـي
المـــركـــز الجـــامـــعي
العقيد أكلي محند اولحاج
البويـــرة
معهد العلوم الاقتصادية , التجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Centre Universitaire
Colonel Akli Mohand Oulhadj
Bouira

القسم :العلوم الاقتصادية
التخصص:نقود مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس
تحت عنوان

دور التمويل البنكي في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
دراسة ميدانية ببنك التنمية المحلية وكالة رغاية

من إعداد الطلبة:
- زمالي جميلة
- سعدي نوال
- عيساوي محمد

تحت إشراف الأستاذ :
عبيدات عبد الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة الجداول:

رقـــم الجدول	عنـــــــــــوان الجـــــــــــدول	الصفحة
01	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	23
02	تصنيف PME على أساس أسلوب تنظيم العمل.	30
03	توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم في عدد من البلدان.	34
04	توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم والعدد في عدة بلدان.	35
05	مستويات ونسب المشاريع في التمويل الثنائي.	65
06	مستويات ونسب المساهمة في التمويل الثلاثي.	66
07	نسب التخفيضات من معدل الفائدة .	67
08	مستوى المساهمة في التمويل الثنائي.	68
09	مستويات ونسب المشاريع في التمويل الثلاثي.	69
10	حجم القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية نحو PME.	75
11	حجم التمويل المقدم من طرف البنوك العمومية نحو PME-PMI.	76
12	حوصلة الضمانات الممنوحة من القروض ل PME.	79
13	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع القروض البنكية.	80
14	مساهمة PME في الناتج الوطني الخام في القطاعات المختلفة .	82
15	تطور الواردات حسب القطاعات القانونية (2005-2008).	83
16	تطور الصادرات الوطنية خارج المحروقات .	83
17	تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات .	84
18	الهيكل التمويلي للقرض المصغّر.	108
19	مساهمة بنك التنمية المحلية في تمويل PME حسب المبالغ .	112
20	توزيع القروض المقدمة من قبل بنك التنمية المحلية .	113

قائمة الأشكـــال:

رقم الشكل	عنـــــــــوان الشكـــــــل	الصفحـــة
01	مصادر التمويل .	17
02	الهياكل التمويلية.	20
03	إدخال المقرض كطرف ثالث في عملية التمويل التأجيري.	51
04	عملية البيع ثم الاستئجار.	52
05	الهيئات التي لها علاقة بحاضنات الأعمال.	59
06	مبدأ وأساس شركات رأس مال المخاطر.	61
07	تنظيم وكالة بنك التنمية المجلية.	101
08	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية.	103
09	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية.	104

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة.....أ، ب،ج ، د

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والتمويل والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد: 2

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك.....3

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك.....3

المطلب الثاني: أنواع البنوك ووظائفها.....6

المطلب الثالث: دور و أهمية البنوك 09

المبحث الثاني: نظرة عامة حول التمويل 12

المطلب الأول : تعريف التمويل و أهميته.....12

المطلب الثاني : مصادر التمويل و أنواعه.....13

المطلب الثالث : الهياكل التمويلية 18

المبحث الثالث : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....21

المطلب الأول : أهم التعاريف المختلفة ل PME وعوامل صعوبة تحديد تعريف موحد.....21

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....26

المطلب الثالث : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....28

المطلب الرابع : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....32

خلاصة الفصل 37

الفصل الثاني: علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد :.....39

المبحث الأول : أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....40

المطلب الأول : صيغ التمويل الكلاسيكية.....40

المطلب الثاني : الصيغ المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 48

المطلب الثالث : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....63

المبحث الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....71

المطلب الأول : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 71

المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 81

المبحث الثالث: صعوبات وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 85

المطلب الأول : الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 85

المطلب الثاني : الآفاق المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....89

خلاصة الفصل 92

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية في بنك التنمية المحلية

تمهيد:.....94

المبحث الأول : عموميات حول بنك التنمية المحلية.....95

المطلب الأول : نشأة بنك التنمية المحلية.....95

المطلب الثاني : مهام بنك التنمية المحلية 96

المطلب الثالث : أهداف بنك التنمية المحلية.....97

المبحث الثاني : تقديم وكالة رغاية 98

المطلب الأول : نشأة وكالة رغاية 98

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة.....99

المبحث الثالث : مساهمة بنك التنمية المحلية في تمويل PME 105

المطلب الأول : التمويلات التي يقدمها بنك التنمية المحلية ل PME,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,105

المطلب الثاني : أنواع الضمانات التي يشترطها BDL ل PME.....110

المطلب الثالث : التحليل الإحصائي لتمويل بنك التنمية المحلية ل PME.....112

خلاصة الفصل : 115

خاتمة:.....117

قائمة المراجع .

قائمة الملاحق .

مقدمة

مقدمة:

هيمن الدور المتزايد للمؤسسات الكبيرة على الفكر الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن ، مما بوأها مكانة متميزة في أغلب القرارات السياسية في كل بلدان العالم .وكان الاعتماد على هذه المؤسسات من منطلق أنها توفر قاعدة صناعية وبنية تحتية واسعة وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى أنها اعتبرت بمثابة قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التصحيح الهيكلي في عدد كبير من دول العالم ،تغيرت الأفكار لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت محور للدراسات الاقتصادية باعتبارها كيانا مختلفا في حجمه وطريقة تسييره ومعالجته للمشاكل المطروحة ، وليس على أنها مرحلة من مراحل التحول حتى بلوغ الحجم الأمثل ، وما يؤكد هذا التوجه هو العدد المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

بينما الجزائر فلم تتوسع كثيرا في هذا الميدان نتيجة للخيار الاقتصادي الذي اتبعته بعد الاستقلال،مباشرة بتوجهها إلى إنشاء المؤسسات الكبرى ،لكن بعد التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية الوطنية في نهاية الثمانينات ، وإصدار قانون النقد والقرض في أفريل 1990، وإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في جويلية 1993، كل هذا أعطى مجالا أوسع ودعما قويا لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مع هذا فإن القطاع مازال هشا ومعرضا للعديد من الضغوطات التي لا تزال تعرقل تنميته مما يقلل من فعاليته ، وذلك نتيجة لعدة مشاكل وصعوبات يعاني منها هذا القطاع .ولقد بينت مجموعة من الدراسات والتحقيقات الميدانية التي أجريت في العديد من الدول الصناعية والنامية أن التمويل هو العائق الأساسي و العامل الرئيسي لبقاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فقد قدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية معدل اختفاء هذه المؤسسات بـــ 18% سنويا ، أكدت أن السبب الرئيسي لهذا الاختفاء هو صعوبة حصولها على التمويل ، فالقدرات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تعاني من قصور على مستوى الموارد المالية الخاصة، التي تعتبر من أهم مصادر التمويل والتي يخصص الجزء الأكبر منها لمواجهة تكاليف الإنشاءات، التي أصبحت ذات تكلفة عالية ، لذلك تلجأ المؤسسات الصغيرة المتوسطة إلى المصادر الخارجية لتغطية احتياجاتها، كما أثبتت الدراسات بأنها غير مؤهلة لدخول البورصة و أنها تلجأ إلى البنوك للحصول على ما تحتاجه من أموال، غير انه للحصول

على القروض المصرفية يتوجب عليها فضلا عن تقديم دراسة جدوى للمشروع ، توفر ضمانات كافية لتغطية قيمة القرض والتي نادرا ما تكون متاحة لدى هذه المؤسسات ، ناهيك عن أن البنوك تتهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأن المشاريع التي تقدمها بلا أهمية تذكر، أي عديمة الجدوى الاقتصادية.

الإشكالية:

وعلى اعتبار أن المؤسسات المصرفية هي الممول أو الوسيط المالي الرئيسي في الاقتصاد الوطني ، فإن هذا يقودنا إلى طرح التساؤل التالي :

- إلى أي مدى تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المصارف في تمويل نشاطاتها ؟

كما يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- إلى أي مدى تراعي صيغ وأساليب التمويل التي تعرضها البنوك الوطنية خصوصيات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي أهم الصيغ التمويلية المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعتمدة في الاقتصاد الوطني؟
- ما هي أهم المساعدات والمزايا التمويلية التي تستفيد منها مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

فرضيات البحث:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة محدودة في تنمية الاقتصاد الوطني.
- لا تساهم صيغ وأساليب التمويل التي تعرضها البنوك الوطنية مساهمة فعالة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة مراعاة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير صيغ وأساليب التمويل تأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الموضوع من:

- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في مختلف اقتصاديات دول العالم، فهي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة وتوفر مناصب شغل لعدد كبير من المواطنين من جهة أخرى.
- بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برامج التنمية الوطنية بعد الفشل في إقامة المجمعات الاقتصادية الكبرى، وتطبيق الجزائر لمجموعة من الإصلاحات والتي شجعت قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، وكذا إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

دوافع الموضوع :

من بين أسباب إختيار الموضوع نجد:

- توافق الموضوع وطبيعة تخصصنا في مجال البنوك
- أهمية الجهاز المصرفي في الإقتصاد وأهمية عملية التمويل في حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- إبراز دور الدولة الجزائرية بهيآتها وتشريعاتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال التمويل البنكي ،وإبراز أهمية الاستثمار البنكي في هذه المؤسسات من خلال عوائد البنوك وتطور الإقتصاد.
- إكتساب نوع من الخبرة والإطلاع على النشاط المصرفي ،وتكوين فكرة عن كيفية تجسيد وبلورة أفكارنا إلى مشاريع على أرض الواقع.

الهدف من البحث :

- التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني وبيان دورها وأهميتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- تقديم أهم صيغ التمويل المبتكرة والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعراقيل التي تحول دون تطبيقها على الإقتصاد الوطني .
- تقديم بدائل التمويل التي تعرضها المصارف الوطنية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- محاولة إقتراح مجموعة من الحلول لمشاكل التمويل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني .

منهج البحث:

اعتمدنا في دراستنا مجموعة من المناهج العلمية والتي تتناسب مع طبيعة الموضوع والمتمثلة في:

المنهج الوصفي التحليلي:

إعتمدنا عليه خاصة في الجانب النظري من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها ثم وصف وتحليل واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، واهم العوائق التي تتعرض لها والإجراءات المتخذة للنهوض بها.

هيكل البحث:

من أجل دراسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيان مساهمة بنك التنمية المحلية –وكالة رغاية– ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

- الفصل الأول:عموميات حول البنوك والتمويل البنكي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد.
- في الفصل الثاني: تطرقنا إلى أساليب التمويل بما في ذلك التقليدية والحديثة، وواقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مشكلاتها أهم آفاقها المستقبلية .
- أما في الفصل الأخير:فقد حاولنا من خلال دراسة ميدانية التي قمنا بها على مستوى بنك التنمية المحلية –وكالة رغاية على أن نبين مساهمة البنوك في تمويل هذه المؤسسات بأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الفصل الأول:

عموميات حول البنوك والتمويل البنكي و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات النقدية المساهمة في تطوير العمليات الاقتصادية والتجارية، حيث أن هذه الأخيرة في أمس الحاجة إلى المؤسسات النقدية لتدعيم نشاطها ، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية ولهذا فإن تمويل المشاريع للمؤسسات يفترض أن يتم عن طريق مواردها الموجودة فيها، لكن نظراً لطبيعة المبادلات القائمة على أساس العقود والدفع المؤجل، أصبح من الضروري على المؤسسات اللجوء إلى مصادر خارجية من أجل تمويل مشاريعها وتتمثل في المنشآت المصرفية وللشرح أكثر قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث:

- ✓ المبحث الأول: حيث تناولنا فيه النشأة مفهوم البنوك وأنواعها ووظائفها.
- ✓ المبحث الثاني : تناولنا موضوع التمويل من حيث المفهوم ، المصادر والهياكل التمويلية .
- ✓ المبحث الثالث: قدمنا نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطرقنا لأهم التعاريف والتصنيفات المختلفة بالإضافة إلى أهميتها.

المبحث الأول: نظرة عامة حول البنوك

إن الحاجة إلي إيجاد أماكن أمنة لحفظ الأموال دفعت إلى التفكير في إقامة مؤسسات خاصة من أجل هذه الغاية وتمثلت هذه المؤسسات في البنوك، وعلى ضوء هذا قمنا في هذا البحث بتناول البنوك من خلال :

- ✓ النشأة.
- ✓ التعريف.
- ✓ الأنواع .
- ✓ الوظائف والأهمية.

المطلب الأول: نشأة البنوك ومفهومها

لقد عرفت البنوك بصفة عامة تطورًا هامًا عبر التاريخ ولقد مس هذا التطور كل الجوانب فأثرت وتأثرت بمحيطها السياسي، الاقتصادي المالي وحتى الاجتماعي والثقافي كل ذلك أدى إلي بروز وظائف جديدة بالنسبة للبنوك تماشيا مع هذه التطورات ومواكبة متطلبات العصر، وهذا ما سنحاول عرضه من خلال هذا المطلب .

الفرع الأول: النشأة

لقد ظهرت العمليات المصرفية لأول مرة في العصر البابلي، وكان ظهورها الحقيقي كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية مع مرور الزمن. فقد كان الاحتفاظ بالذهب والمعادن النفيسة يمثل عبئا علي حامليه ، فأخذوا يودعونه لدي الصاغة والصيارفة مقابل إيصالات تحمل قيمة هذه الودائع كضمان لحقهم ، وهكذا نشأة الوظيفة الأولي للمصارف وهي إيداع النقود.

وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب، ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ، ويبقي المعدن مكدسا في خزائن الصاغة ، الشيء الذي حفزهم علي التصرف في جزء مما يودع لديهم مقابل فائدة يتقاضونها ، وهكذا نشأة الوظيفة الكلاسيكية الثانية وهي الإقراض.

أما إصدار النقود فقد نشأ عندما كان المقرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ بدلا من الذهب الحقيقي ويعطيه للمقترض، وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاءون ، كما دلتهم علي ذلك تجارتهم العديدة خلال تعاملهم مع الصائغ ، مما حول مكان عمله إلي النواة الأولي للمصرف التجاري.[1]

وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت الصيرفة ثم إلي البنك ، حيث أول بنك في التاريخ هو بنك برشلونة 1401م ، وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات .

أما أقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية عام 1587م باسم " rialta banca della prazzadi" ، ثم توالى ظهور المصارف بعد ذلك ، فظهر بنك أمستردام عام 1609م ، بنك السويد1668م ، بنك انجلترا عام 1694م ، ثم بنك فرنسا 1800م ومع حلول الثورة الصناعية ، أخذت البنوك تتوسع وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث ازداد عدد البنوك المتخصصة في الإقراض المتوسط وطويل الأجل ، ومع بلوغ الرأسمالية في أواخر القرن مرحلتها الاحتكارية ، بدأت حركة البنوك تركز "الاندماج أو الشركة القابضة"أي شراء معظم أسهم البنوك الأخرى.

وقد اتسع نطاقها بعد الحرب العالمية الأولي في معظم البلدان الرأسمالية، وأدي كل ذلك إلي زيادة تدخل الدولة في تنظيم أعمال البنوك المركزية، أما البنوك التجارية فبقيت متخصصة في تمويل عمليات التجارة وخلق نقود الودائع.[2]

وهكذا نشأة البنوك بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات بقصد خدمة وفائدة المجتمع بأسره وبعد ذلك توالي فتح البنوك ، وتعددت مفاهيمها وأنوعها وهذا ما سنتناوله في المطالب اللاحقة .

الفرع الثاني: مفهوم البنوك

يعود أصل كلمة بنك إلى الكلمة الايطالية بانكو "banco" ، وتعني المصطبة ، وكان يقصد بها المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ، ثم تطور المعني فيما بعد ليقصد بها المنضدة "comptoir" التي يتم فوقها عد و تبادل العملات ، ثم أصبح في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

[1] : رمضان زياد سليم، محفوظ أحمد جودت ، إدارة البنوك ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 1996 ، ص11

[2]: شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد النقود ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر، 1992، ص24

ويمكن تلخيص التعاريف للبنوك كما يلي:

أولاً : حسب محمد عبد الفتاح الصيرفي فقد تعددت مفاهيم البنوك من الكلاسيكية إلي الحديثة.[1]

فمن جهة الكلاسيك: البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء المجموعة الأولي لديها فائض في الأموال وتحتاج إلي الاحتفاظ به وتنميته ، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء وتحتاج إلي الأموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما.

أما الجهة الحديثة : فالبنك هو مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو الآجال المحددة ، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما تحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدعم ودعم الاقتصاد الوطني وتباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل والخارج ، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من العمليات المصرفية والتجارية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك.

ثانياً: أما شاكر القزويني فيعرف البنك علي أنه منشأة تنصب عملياتها الرئيسية علي تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس ، أو إستثمارها أوراق مالية محدودة .[2]

ثالثاً: في حين عرفه زياد سليم رمضان ومحمود أحمد جودت علي أنه مكان التقاء الأموال عليها، بمعني أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع و يرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها.[3]

من خلال التعريف السابقة يمكن أن نعرف البنك على أنه منشأة تجمع مدخرات الأفراد مقابل فوائد لعرض تقديمها على شكل قروض للآخرين أو استثمارها مباشرة في مشاريع معينة عن طريق تمويل هذه المشاريع أو استثمارها في أوراق مالية محددة وفق أسس معينة.

---

[1]: محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص ص13، 14

[2] : شاكرالقزويني ، مرجع سبق ذكره ، ص25

[3]: زياد سليم رمضان ، محمود أحمد جودت ، مرجع سبق ذكره ، ص8

المطلب الثاني: أنواع البنوك ووظائفها

نظرًا لتطور المبادلات الاقتصادية أدى ذلك إلي تنوع البنوك وتخصصها ويمكن تقسيمها إلي الأنواع التالية:

- ✓ البنك المركزي.
- ✓ البنك التجاري.
- ✓ البنوك المتخصصة.

الفرع الأول: البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المصرفي النابض ، يمده بالدعم وينظم حركته ويبعث فيه الحياة ، فجميع المنشآت المصرفية الأخرى تدور في النطاق الذي يرسمه لها وفي حدود السياسات التي يقررها ومنه يمكن تقديم بعض التعارف لهذا البنك فيا يلي:

أولاً : فقد عرفه زياد سليم رمضان وأحمد جودت على أنه مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك ووكيل مالي للحكومة ومسؤولاً عن النظام النقدي في الدولة ، أي أن البنك المركزي يأتي علي قمة النظام المصرفي للدولة.[1]

ثانياً : في حين عرفه دي كوك "Dekock" : هو البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي ، بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني من خلال قيامه بوظائف متعددة ، كتقنيين العملة والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة ، واحتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وإدارة احتياطات الدولة من عملات أجنبية ، وقيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية ، وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية ، أو إنجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية ، والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني ويحقق أهداف السياسة النقدية.[2]

[1] : رمضان زياد سليم ، محفوظ أحمد جودت ، مرجع سبق ذكره ، ص130

[2] : زكريا الدوري ، يسرى السامرائي ، البنوك والسياسات النقدية ، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن، 2006 ، ص ص 25 ، 26

من خلال التعريف السابقة يمكن القول باختصار أن البنك المركزي هو بنك وحكومة في أن واحد تختلف عن البنوك الأخرى باعتباره لا يهدف إلى تحقيق الأرباح ، بل يعمل على تحقيق الصالح العام وفق منظور الحكومة ولهذا السبب فانه يرتبط بالحكومة في مختلف بلدان العالم بروابط وثيقة.

ومن خلال هذه التعاريف أيضا يمكن تحديد خصائص البنك المركزي:[1]

1. يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي كما له سلطة رقابة العليا على البنوك التجارية وغير تجارية.
2. يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية ، أي قادر على خلق النقود القانونية.
3. ينفرد دون غيره من المصارف كونه مؤسسة عامة تنظم النشاط المركزي وتشرف عليه وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية.
4. يعتبر البنك المركزي بنك البنوك .

أولاً : وظائف البنك المركزي :

1. إصدار النقود : تعد البنوك المركزية المسؤولية عن إصدار النقود الورقية في دول العالم المختلفة وقد كانت وظيفة الإصدار النقدي هي الوظيفة الأولي للبنوك المركزية ، حيث أطلق عليها في بادئ الأمر "بنوك الإصدار".[2]
2. إدارة الأعمال المصرفية وخدمات الوكالات الحكومية: ويقصد بها كون البنك المركزي بنك الحكومة ووكيلها ومستشارها المالي ، بالإضافة إلى إدارة حسابات الهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة وتحصيل إيراداتها وتقديم تسهيلات ائتمانية ، وأيضا بيع وشراء العملات الأجنبية وأذونات الخزينة ، يضاف إلى ذلك تقديم النصائح في كيفية علاج المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة.
3. بنك البنوك : حيث يقوم بتجميع الاحتياطات النقدية التي تلزم البنوك الأخرى وإيداعها لديه.[3]

---

[1]: زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره 26

[2]: أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك التجاري، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 9

[3]: أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر 1999، ص201

4. القيام بدور المقرض الأخير باعتباره المصدر الأخير للسيولة المحلية.
5. القيام بعمليات المقاصة والتسويات بين البنوك.
6. القيام بوظيفة الإشراف والرقابة على البنوك.

الفرع الثاني:البنوك التجارية

وتسمى كذلك بنوك الودائع أو الائتمان ، ويمكن إعطاء بعض التعاريف :

أولاً: حسب محمد زكي الشافعي : فقد عرف البنوك التجارية على أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تهدف أساساً إلى تلقي ودائع الأفراد القابلة للدفع عند الطلب أو في موعد متفق عليه.[1]

ثانياً: حسب مصطفى رشدي شيحة : هي مؤسسات مصرفية موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول النقود بوظائفها (وسيط للمبادلة ، أداة للدفع ، مخزن للقيمة).[2]

أولاً : وظائفها

1. منح الائتمان: يتمثل في منح البنك التجاري نقود إما في شكل نقود ورقية أو نقود مصرفية إلى الأفراد، ورجال الأعمال لمدة مختلفة لمباشرة نشاطهم التجاري والاقتصادي، كذلك تحاول البنوك التجارية أن تحصل على ضمانات مقابل الائتمان.[3]

2. قبول الودائع: تعتبر من أهم مصادر السيولة بالنسبة للبنك، ونظرا لأهميتها فإنها البنوك تتنافس فيما بينها على جذب الزبائن إليها وتحفزهم على إيداع مدخراتهم لديها والودائع أنواع:

- ✓ ودائع جارية: وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق إنذار.
- ✓ ودائع لأجل: وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة والمتفق عليها بين البنك والمودع.
- ✓ ودائع بإخطار: وفيها يخبر المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته أو يخبر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها.

[1] : محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، لبنان، 1952، ص 190

[2] : مصطفى رشدي شيحة ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار المعرفة الجامعية، الطبعة السادسة، 1996 ، ص 159

[3] : سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية، د ط ، مصر، ص 215

- ✓ فتح اعتمادات مستنديه: تقوم البنوك بفتح إعتمادات مستنديه بهدف تسهيل عملية التبادل مع الخارج ونوع الاعتماد المستندي يختلف حسب رغبة المصدر، وهذه تتوقف على مدى ثقته في المستورد.

الفرع الثالث: البنوك المتخصصة (غير تجارية)

هي مؤسسات مالية هدفها الأساسي ليس الربح ، وإنما تهدف إلى تطوير قطاع إنتاجي معين أو خدمة شريحة معينة من المجتمع ، لذا تسمى أحيانا بنوك أو مؤسسات التنمية ، وعادة يدل اسمها على القطاع الذي تخدمه وتقدم له تسهيلات فنية وقروض متوسطة أو طويلة الأجل ، كما أنها تعتمد على مواردها الذاتية في القيام بوظائفها. [1]

وتعرف كذلك بأنها بنوك تخصص كل منها في نشاط مصرفي معين ، حيث يتخصص البعض الآخر في تقديم قروض للنشاط الزراعي ، وقروض عقارية...الخ.

حيث يقوم كل بنك بتقديم القروض تتناسب مع طبيعة النشاط الإنتاجي للقطاعات التي يقوم بإقراضها.[2]

ويمكن تقسيم البنوك المتخصصة من حيث عمليات التمويل التي تقوم بها:

- ✓ بنوك صناعية: تقوم بتقديم القروض ومساعدة الصناع بأعمالهم، ورفع مستوى الصناعة والمساهمة في إنشاء شركات صناعية.
- ✓ بنوك زراعية: تقوم بمنح القروض للزراع لمدة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام بأعمال زراعية.
- ✓ بنوك عقارية: توظف أموالها في منح قروض ذات آجال مقابل رهن عقاري بضمان
- ✓ أراضي زراعية وذلك لاستصلاح الأراضي أو بناء عقارات.

المطلب الثالث: دور وأهمية البنوك

[1] : الطاهر عبد الله، موفق علي خليل، النقود والبنوك ، مركز يزيد الكرك ، الأردن، د ط،2004، ص 271

[2] : أحمد عبد الرحيم حسن، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، مصر، 2007 ، ص 75

يعتبر البنك مؤسسة من المؤسسات المالية و لا يكفي أنه يؤدي خدمات كثيرة ويسهل عمليات مصرفية متعددة ومختلفة ، وبالتالي فهو يزود القطاع المالي والمصرفي بخدمات متعددة ومع التطور الهائل الذي شهد ته مختلف المجالات ، ازداد دوره وعظم هذه الأخير يتمثل فيما يلي :

الفرع الأول:دور البنوك

إن عملية تمويل المشاريع الاستثمارية عبارة عن جمع المبالغ الضرورية بمختلف الطرق لتغطية تكاليف المشروع.

ومن أهم هذه الطرق الاقتراض من البنك، حيث يعتبر القرض من أهم المؤشرات في انتشار إقامة المشاريع ومساعدة ممنوحة من طرف البنك.

وتبرز أهمية البنوك من خلال الدور الذي تلعبه في توفير الأموال ووضعها في مجالات استثمارية متعددة ، تساهم بشكل أو بأخر في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية التي تتولى تمويلها وقبل كل شيء تقدم خدمات متميزة تضمن البقاء و الاستمرارية والنمو وتحقيق الربح وتعزيز المراكز التنافسية لها وتتمثل أهم أدوار البنوك فيما يلي:

- ✓ تقديم القروض اللازمة لتمويل نشاطات الاستغلال (شراء سلع، مواد أولية) وكذا نشاطات الاستثمار، إنجاز مباني، شراء الأجهزة و المعدات...الخ ، وهذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتراكم ثروات جديدة وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد.
- ✓ جمع الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار، وهذا معناه أن البنوك تبحث عن مختلف الطرق المؤدية ، إلى جمع الادخار، سواء من ناحية الأفراد أو المؤسسات أي أن الادخار هو تنازل عن الاستهلاك في الوقت الحاضر والاتجاه نحو الاستثمار فإذا كان للأفراد أو المؤسسات فائض مالي ، كان بإمكانهم إيداعه لدى البنوك والحصول على عائد يكون في شكل فوائد أو أرباح ، فإذا زادت منجزاتهم عن طريق القليل من الاستهلاك والعكس صحيح.
- ✓ خلق وسائل الدفع وأداء الالتزامات ، حيث تزود المصارف النظام النقدي للاقتصاد أو الأفراد بمختلف وسائل أداء الالتزامات كالمعاملات النقدية ، والشيكات ووسائل الدفع الأخرى ، هذا وقد

عرفت هذه الأخيرة تطورا كبيرا أدى إلى انتشارها بكثرة كنظام السحب والدفع عن طريق الأجهزة الإلكترونية والآلية ، والشيء الذي يساهم في تبسيط وتسريع وزيادة المبادلات.[1]

الفرع الثاني : أهمية البنوك

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوافرات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي :

- ✓ بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن تجد المستثمر المطلوب بالشروط المدة الملائمة.
- ✓ بدون المصارف تكون المخاطر أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
- ✓ نظرًا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الدخول في مشاريع ذات مخاطر كبيرة.
- ✓ يمكن للمصارف نظراً لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- ✓ إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود قدر عائد مما يقلل الطلب على الاقتصاد.
- ✓ بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
- ✓ تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطر.
- ✓ تعتبر البنوك أهم الركائز للنشاط الاقتصادي بوضعها الوسط بين أصحاب الأموال والمتعاملون الاقتصاديون ، وبالتالي فهو الممّول الأول للاقتصاد، وبحكم ائتمانها على الودائع للجمهور والضوابط الرقابية الصارمة التي تفرضها السلطات النقدية يجعل من البنوك محطة إستراتيجية تعمل في ظل مخاطرة كبيرة يستوجب عليها وضع تقنيات قدر الإمكان حتى يكون قرار

[1] : أمين عبد الله خالد ، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية ، دار وائل للنشر، عمان، 2006 ، ص 41

الائتمان ذو أهداف تسعى لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للبلاد وفق السياسات الاقتصادية و المالية.

وفي الأخير فالبنك ليس تاجر مالي فقط بل يمكن أن تكون تاجر خدمات أيضا فالخدمة عنصر مهم في حياة المصرف ، فهو يقوم بدراسة خاصة حول الأسواق في مختلف القطاعات الوطنية كما يطلع على الأوضاع الاقتصادية العالمية كما يقوم بتوفير المعلومات حول طرق تمويل أنظمة الاستثمار وآلية و طرق انتقال رؤوس الأموال ، وبيان النظام الجبائي لبلد ما بحكم تعاملاته الاقتصادية مع الغير، فالبنك مصدر معلومات وخدمات ذات أهمية اقتصادية.[1]

المبحث الثاني: ماهية التمويل البنكي

يعتبر التمويل العنصر الحيوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كان مصدره وهذا لأهميته البالغة في توسيع وإنشاء المؤسسة، وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على مفهوم التمويل وأنواعه ومصادره وأهميته.

المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته

الفرع الأول: تعريف التمويل

التمويل هو جميع الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة أو المشروع من مصادر مختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية، قصد مواجهة التكاليف المتعلقة بالتسيير والاستغلال.

أو بتعبير آخر هو عبارة عن جميع المبالغ الضرورية التي تتحصل عليها المؤسسة بمختلف الطرق قصد تغطية تكاليفها.

إذ يعتبر التمويل من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسة كحدة المنافسة والرغبة في التوسع لمواجهة الظروف الطارئة ، وهو عنصر أساسي لاستمرار المؤسسة في نظامها ونموها ، ولهذا لا يمكن لأي مؤسسة أو مشروع أن يحقق أهدافه أو يطبق خطته دون هذا العنصر الحيوي.

[1]: DR , Michel M, L'exploitation bancaire et risque credit , edition d'helbe , France ,1999 p27

لذا فقبل القيام بأي عمل أو إنشاء أي مشروع يجب البحث عن مصادر تمويلية ، سواء كانت هذه المصادر داخلية أو خارجية ، بشرط أن تكون بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب وبأقل التكاليف واستخدامها بعقلانية من أجل تحقيق الربح مع النمو.[1]

الفرع الثاني:أهمية التمويل

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية.

ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعّال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق:[2]

1.توفير رؤوس الأموال اللازمة لانجاز المشاريع التي يترتب عليها:
- ✓توفير مناصب شغل جديدة تؤدي على القضاء على البطالة.
- ✓تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
- ✓تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

2. تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن ، العمل...)

المطلب الثاني: مصادر التمويل وأنواعه

الفرع الأول مصادر التمويل

[1]: ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العاصمة ، الجزائر، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 23

تجد المؤسسة عادة أمامها عدة اقتراحات أو طرق وإمكانيات التمويل ، سواء عند انطلاقها أو عند أثناء نشاطها بعد مدة ، ويشمل التمويل الطرق التالية:

أولاً: المصادر الداخلية (التمويل الذاتي)

يعتمد هذا النوع من التمويل على موارد المؤسسة حيث أنه يخص المؤسسات قديمة النشأة والتي لها موارد يمكن جلبها عن طريق أرباحها وممتلكاتها.[1]

كما يمكن تعريفه أيضا بالفائض النقدي من الصافي المتحصل عليه بعد تسديد كل التزامات المؤسسة، فهو يسمح لها بتمويل نفسها أي تمويل مشاريعها انطلاقا من مواردها الذاتية ويتشكل هذا الفائض من:

1. **الأرباح غير موزعة:** كما تدعى بالأرباح المحجوزة المخصصة للاحتياط حيث تعد مصدر هاما من مصادر التمويل الذاتي، وهي تمثل الرصيد التراكمي لذلك جزء من الأرباح السنوية الذي لم يتم توزيعه على ملاك الشركة ، أو لم يتم تجنبه كاحتياطات الشركة.
تستخدم الشركة الأرباح المحتجزة لتمويل عمليات النمو والتوسع في أنشطتها، كما تستخدم أيضا لإجراء أي توزيعات على المساهمين في الأموال التي لم يتم فيها تحقيق أرباح أو يتم فيها تحقيق الخسائر.[2]
2. **مخصصات الاهتلاك:** هذه المخصصات لا تخضع للضريبة ، حيث زيادة المنشأة على التمويل الذاتي، ويعتبر الاهتلاك جزء من طاقة التمويل الذاتي لأنه تفقد محسوبة مدفوعة ، أي أنه لا يرافقه تدفق نقدي خارجي.
3. **مؤونات ذات طابع احتياطي:** حيث تتمثل هذه المؤسسات في المؤونات المشكلة لفترة طويلة ، حيث بفرضها المشروع لمواجهة لأعراض الطارئة مثل مؤونات لتدعيم الأسعار...الخ.

التمويل الذاتي = الأرباح غير موزعة + مخصصات الإهتلاك+ مؤونات ذات طابع إحتياطي.

ثانيا :المصادر الخارجية

[1] : محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطاني ، الإدارة المالية والتمويل ، الدار الجامعة ، الطبعة الأولى ، مصر 1999 ، ص 289

[2] : عاطف وليم أندراوس ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة ، دار الفكر الجامعي ، د ط ، مصر، 2006 ، ص 379

قد تكون الموارد الذاتية للمؤسسة غير كافية ، وبالتالي تلجأ إلى مصادر خارجية لتغطية عجزها وضمان استمرار حياتها ، وتأخذ هذه المصادر الأشكال التالية:

1. مصادر تمويل قصيرة الأجل.
2. مصادر تمويل طويلة الأجل.

1. مصادر تمويل قصيرة الأجل :

تعتبر من أحد أشكال مصادر التمويل الخارجي ، تستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع، ويلعب دور هاما في استمرارية النشاط وتتمثل مصادر التمويل قصيرة الأجل في مجموعة الالتزامات التي تتراوح فترة استحقاقها بين سنة واحدة إلى 18 شهرًا ، وتأخذ الأشكال التالية:

*** من حيث الطبيعة**

- **الائتمان التجاري:** وهو ائتمان قصير الأجل ، يأخذ عادة صورة تسهيلات ائتمانية يقدمه مورو المشروع لعملائهم عند الشراء ، تتمثل في سداد مشترياتهم وفق لشروط المورد أو الدائن، وغالبا ما تكون هذه التسهيلات غير مضمونة اعتمادا على سمعة ومركزه الائتماني.[1]

- **الائتمان المصرفي:** ويقصد به كل أنواع القروض التي تحصل عليها المنشأة من المؤسسات المالية والمصارف الخاصة.

*** من حيث الشكل:** إن الحصول على مثل هذه القروض يمكن أن يتم في أشكال مختلفة ، يمكن حصرها في:[2]

- **مصادر تمويل قصيرة الأجل من غير ضمانات:** يقصد بها كل أنواع الائتمان التي تمكن الشركة الحصول عليها دون تقديم أي ضمانات للجهة المانحة للقرض.

[1] : عاطف وليم أندراوس ، مرجع سبق ذكره ، ص 391

[2] : نور الدين خيابة ، الإدارة المالية ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2000 ، ص 269

- **مصادر تمويل قصيرة الأجل المكفولة بالضمانات:** لحصول المؤسسة على أموال إضافية تلجأ إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل مقابل تقديم ضمانات معينة كعامل الثقة من طرف المقرض.

2. مصادر التمويل متوسطة وطويلة الأجل: هي تلك المصادر التي تلجأ إليها المؤسسة عند قيامها باستثمارات طويلة الأجل ، وتتخذ الأشكال التالية :

* **القروض المباشرة:** يتم الحصول عليها من البنوك مباشرة عن طريق تقديم طلب اقتراض، في أغلب الأحيان يكون من البنوك المتخصصة.

* **السندات:** تعتبر السندات أحد البدائل المتاحة للتمويل، وهي عبارة عن أوراق مالية مثبتة بوثائق قانونية ، تكون عوائدها ثابتة ، وفي حالة تصفية المؤسسة لحامل السند الحق في استرجاع رأس المال الموظف.

* **الأسهم** : يتكون رأسمال الشركات المساهمة من عدد من الحصص متساوية ، وتسمى كل منها بالسهم ، تمثل ملكية السهم بصكوك حيث توضح فيه البيانات المتعلقة باسم الشركة المصدرة ونوع السهم ورقمه وعادة يمثل الصك الواحد أكثر من السهم ونميز بين نوعين من الأسهم العادية والممتازة.[1]

- **الأسهم العادية:** وهي تمثل صكوك متساوية القيمة ، تشكل جزء من رأسمال الشركة ، بذلك تعد سند ملكية في شركات المساهمة والتوصية بالأسهم، وتعتبر من مصادر التمويل الطويل الأجل حيث أنه ليس لها تواريخ استحقاق محددة طالما كانت الشركة المصدرة لها قائمة ومستمرة ، وهي تتميز بخاصيتين أساسيتين : حق مطالبة المتبقي ، والمسؤولية المحدودة.[2]

- **أما الأسهم الممتازة:** هي أسهم يتمتع حاملها بنفس حقوق المساهم العادي بالإضافة إلى ذلك أن له الأولوية في الحصول على توزيعات الأرباح قبل المساهم العادي.

[1] : عاطف وليم أندراوس ، مرجع سبق ذكره ، ص 396

[2] : أحمد عبد الله اللحلح ، جمال الدين موسى ، الدار الجامعية ، د ، مصر ، 2006، ص 379

الشكل (01): مصادر التمويل

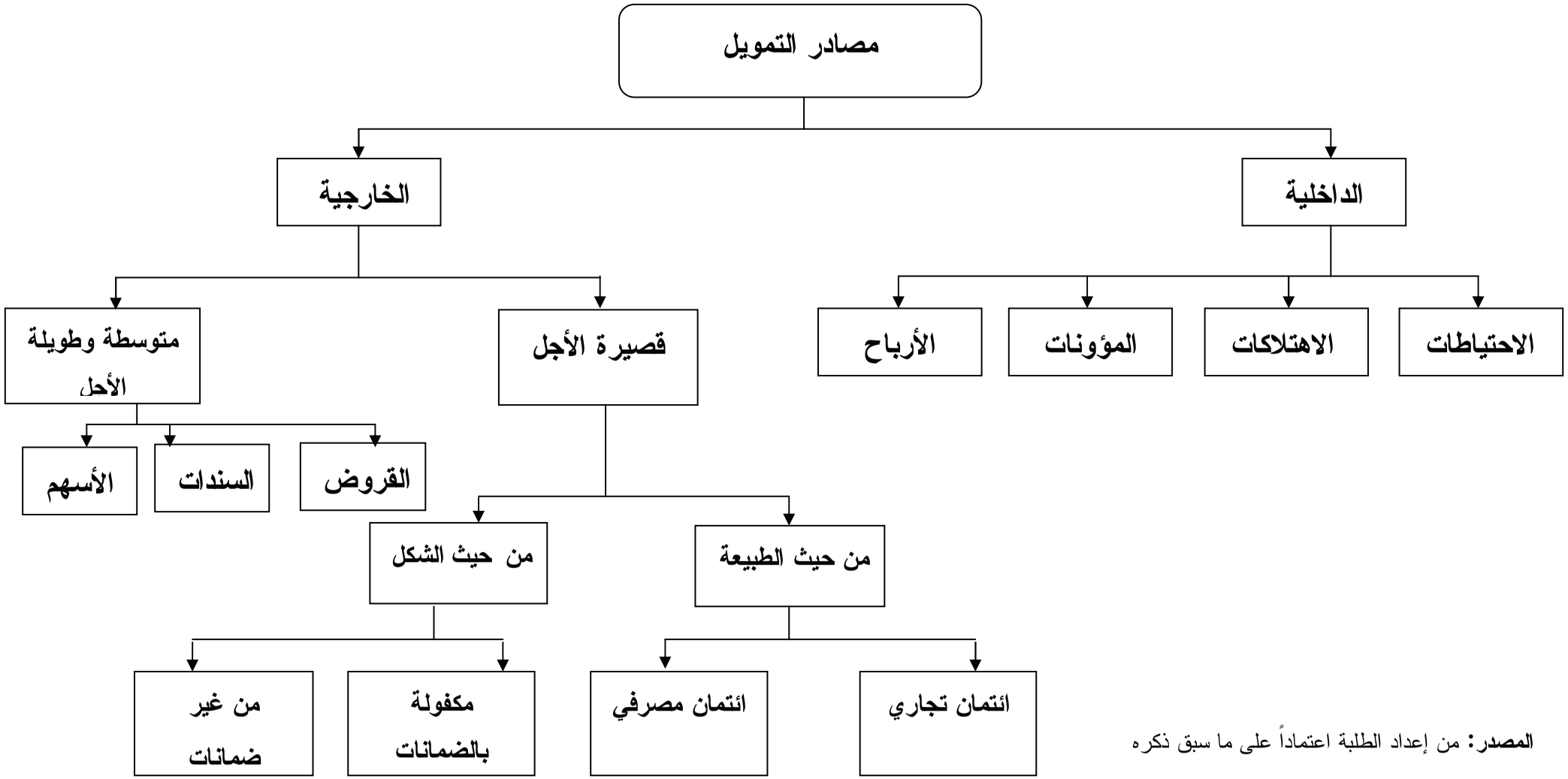

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على ما سبق ذكره

الفرع الثاني: أنواع التمويل

هناك عدة أنواع للتمويل نذكر منها:

أولاً: التمويل الشخصي (الخاص): يتم باستخدام الموارد ، أي جزء من فائض الإنتاج ، بمعنى ذلك الأرباح المحققة ، وذلك باللجوء إلى المدخلات عن طريق السوق المالي.

يبحث هذا النوع من التمويل في النواحي المالية للأسرة والأفراد وذلك في مصادر الأموال ووسائل إنفاقها واستثمارها، والتخطيط لهذه الأموال مما يمكن هؤلاء الأفراد من الحصول على أفضل السلع والخدمات وتتمثل المشاكل المالية الرئيسية للأفراد في رغبتهم في تحقيق أقصى ما يمكن من الرفاهية من خلال استخدام الموارد المالية والمادية المتوفرة لديهم ، ويتعلق التمويل الشخصي بكيفية توزيع الأفراد لدخلهم فيما بين الاستهلاك والاستثمار، وكذلك كيفية اختيارهم لفرصة استثمارية العديدة المتاحة أمامهم ، كذلك بكيفية الحصول على الأموال اللازمة لزيادة استهلاكهم أو استثمارهم.

ثانيا:التمويل العام: هو الذي يتم من طرف الدولة أو الجماعات المحلية وذلك بمنح اعتمادات الضرورية للسيد في هذا المشروع ، وذلك تقتطع من الميزانية ، أو تلك التي تقدمها الجباية العامة أي على أساس التدخل الضريبي مراعاة ما يكون التمويل في آن واحد.

ثالثا:التمويل المؤسسات: إن مصادر التمويل في المؤسسة هي إما مصادر داخلية (تمويل ذاتي) ، ومصادر خارجية(أسهم ، سندات، قروض بنكية) وتهدف المؤسسات في الحصول على الأموال إلى إنفاقها في تغطية التكاليف وذلك لتحقيق أقصى ربح ممكن بأقل مخاطرة.

إن التمويل في المؤسسة يتمثل في تخصيص الموارد المالية بين النفقات المختلفة والاستثمارات ، وكيفية الحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل الاحتياجات التمويلية .[1]

المطلب الثالث : الهياكل التمويلية

يقصد به توليفة مصادر التمويل التي اختارتها الشركة لتغطية استثماراتها ، ويتكون من مجموعة من العناصر التي تشكل جانب الخصوم في الميزانية العمومية ، سواء كانت هذه

[1] : رشاد عصار، النقود والبنوك ، دار صفاء ، للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2000 ، 31

العناصر طويلة الأجل أم كانت قصيرة الأجل، وسواء كانت أموال دين (اقتراض) أو أموال ملكية، وقد تختار المؤسسة هيكلها المالي في ضوء العديد من الاعتبارات ، ومع تغير هذه الاعتبارات يتغير الهيكل المالي، لذلك يجب أن يكون لدى إدارة المشروع دائماً تصور محدد لهيكلها المالي في ضوء هذه التغيرات.[1]

وتتنوع قنوات مصادر الأموال، وتتنوع قنوات الاستخدامات بعد البدء في النشاط الاقتصادي للشركة، فنجد أن هناك التمويل ذاتي من:[2]

- ✓ رأس المال المساهمين.
- ✓ أرباح مؤجلة قد تتزايد تدريجيا أو تقل حسب النجاح الاقتصادي للشركة.
- ✓ احتياطات ومخصصات.

ومن التمويل الخارجي:

- ✓ قروض طويلة الأجل.
- ✓ قروض قصيرة الأجل ودائنون وأوراق الدفع .
- ✓ منح مساعدات وفي نفس الوقت يتم استخدام هذه الأموال دون التفرقة بينها في :

استخدامات داخلية ذاتية :

- ✓ شراء أصول ثابتة .
- ✓ شراء مستلزمات سلعية وخدماتية.
- ✓ مرتبات وأجور .
- ✓ مصرفات متنوعة .

استخدامات خارجية:

- ✓ قنوات استثمارية خارج الشركة.
- ✓ إقراض طويل الأجل أو قصير الأجل كالمدينين وأوراق القبض.

---

[1] : عاطف وليم اندراوس ، مرجع سبق ذكره ، ص 401

[2] : أبو الفتوح علي فضالة ، الهياكل التمويلية ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن ، 1994 ، ص ص 39، 40

ويبقى العنصر البشري عنصر أساسي في تكوين الهيكل المالي من الناحية وفي مدى نجاحه أو اختلاله من ناحية أخرى، ولذلك فان هذا الهيكل يعين العنصر البشري كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل (02): الهياكل التمويلية

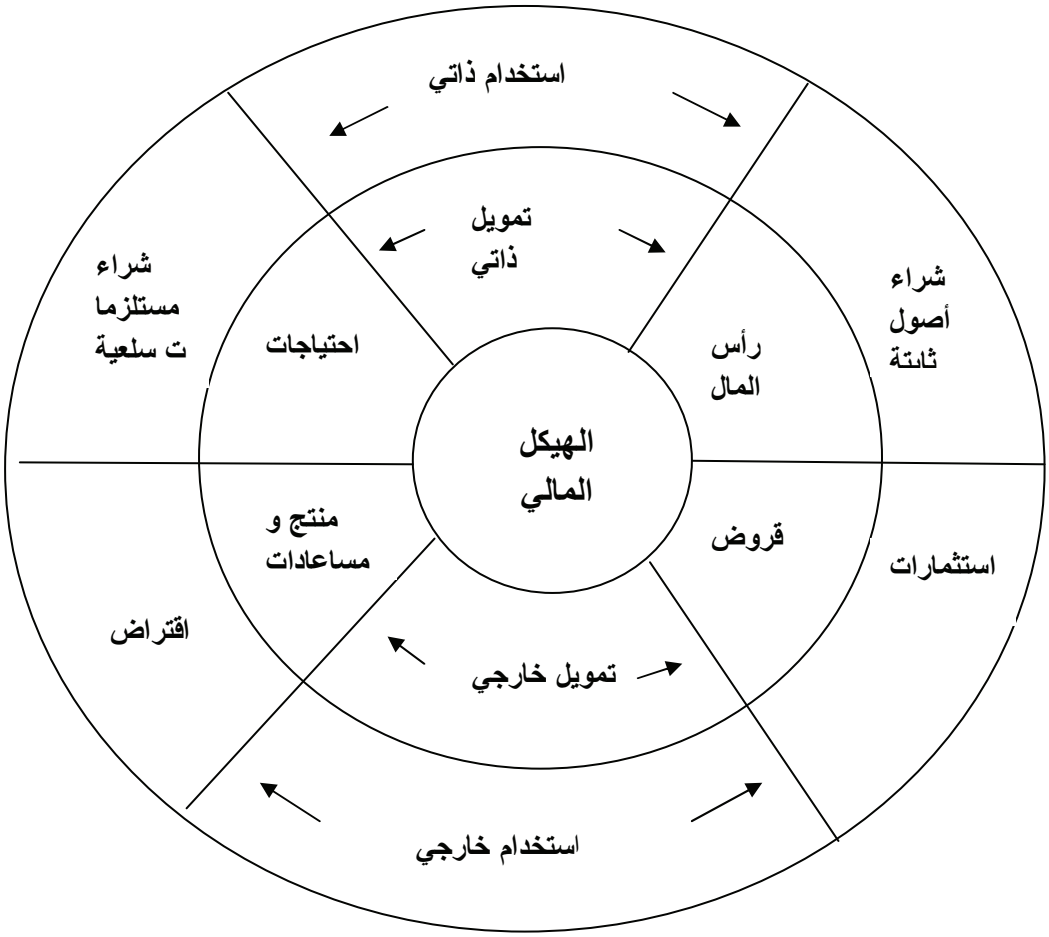

المصدر : أبو فتوح علي فضالة ، مرجع سبق ذكره ، ص40

المبحث الثالث : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يأتي الاهتمام الدولي المتنامي والمتزايد على المستويين النظري والتطبيقي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات من خدمات وتنمية ، في إطار التكامل ما بين قطاعات النشاط الاقتصادي أولاً ، وبما تحققه في حد ذاتها من مزايا تدفع مسار التنمية الاقتصادية قدماً إلى الأمام.

المطلب الأول : التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل صعوبة تحديد تعريف موحد.

الفرع الأول: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف ومفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية و الاجتماعية مثل درجة التقدم الاقتصادي.

وعليه فكل دولة من دول العالم تنفرد بتعريف خاص بها، بغض النظر عن التوصيات التي تقدمها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية ، فبعض الدول تقــدم تعاريف ترتبط بدرجة نموها الاقتصادي ، ودول أخرى تقدم تعاريف قانونية كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والبعض الأخر يقدم تعاريف إدارية كما هو الحال في هولندا... الخ .

أولاً : تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حسب قانون المؤسسات الصغيرة الذي صدر عام 1953 والذي كان مضمونه أن المؤسسات الصغيرة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما يلي:

- ✓ المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- ✓ مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.

✓ المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.[1]

ثانياً : تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقر هيئة الأمم المتحدة في تقرير لها حول المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه لا يوجد تعريف عالمي متفق عليه عموماً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك استندت في دراستها تعريف تقريبي لهذه المؤسسات على معايير العمالة والحجم حيث يشكلان عاملان هامان في تحديد الطبيعة الاقتصادية للكيانات التجارية وأوردت التعاريف التالية لأغراض هذه الدراسة :

1. **المؤسسات البالغة الصغر:** هي كل عمل تجاري يستخدم ما بين 1 و 5 أشخاص وتتسم هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة الموجودة بين شخص وشخص آخر .
2. **المؤسسات الصغيرة:** يقصد بها العمل التجاري الذي يستخدم ما بين 6 و 50 شخص ، ويكون لهذا العمل غالباً عدد من خطوط النشاط ومن المتوقع أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد .
3. **المؤسسة المتوسطة:** وتعرف على أنها تلك المؤسسة التي تستخدم ما بين 51 و 250 عامل ويكاد يكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع.

ثالثاً:التعريف المعتمد في الجزائر :

لقد تمثل التعريف المقدم من طرف الجزائر في تعريف رسمي جاء بقانون توجيهي أصدره رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سنة 2001 فطبقًا للقانون 01-18 المؤرخ في 27 جويلية 1422 ه الموافق ل12 سبتمبر2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المادة 4 منه:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات :

[1] : الطالب إبراهيم حميد و آخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الشاملة ، مذكرة تخرج لتحضير شهادة ليسانس جامعة الجزائر، 2003 ، ص 06

- ✓ تشغل من 01 إلى 250 شخص.
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري(02) دينار جزائري أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار جزائري.

ويأتي تفصيل الحدود الفاصلة بين مؤسسة مصغرة، صغيرة ومتوسطة في نص هذا القانون على التالي .

1. **مؤسسات مصغرة Micro-entreprises:** تشغل أقل من10 وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من20 مليون دينار جزائري أو أن يكون مجموع حصيلتها لا يتجاوز 10 ملايين دينار جزائري.
2. **مؤسسات مصغرة Petites- entreprises:** تشغل من 10 إلى 49 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها 100 مليون دينار جزائري.
3. **مؤسسات متوسطة Moyenne- entreprises :** تشغل من 50 إلى 250 عامل وحقق رقم أعمال محصور بين 200 مليون دينار جزائري و 20 مليار دينار جزائري ، أو أن يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار جزائري .

ويمكن تلخيص المعطيات السالفة الذكر في الجدول التالي :

الجدول (01) : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1إلى 9 عمال	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10ملاين دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	لا يتجاوز 200 مليون دج	لا يتجاوز 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	بين 200 مليون و 02 مليار دج	بين 100 و500 مليون دج

المصدر: تقرير أجل سياسة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 2002، 45

رابعًا : التعريف المتبنى:

ترتكز الكثير من التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير مختلفة ، كمية

العمال ورقم الأعمال ، نوعية كدرجة الاستقلالية وبساطة التنظيم.

ويختلف تعريف هذه المؤسسات من بلد إلى آخر حسب المعايير المستخدمة لتعريفها ولتباين المؤشرات الاقتصادية، لذا فإنه من الضروري تكييف هذه المعايير مع خصوصيات النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في ذلك البلد.

أما التعريف الذي سنتبناه في دراستنا هو التعريف الذي جاء في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2001 ، والذي أكدت عليه الجزائر بتوقيعها على ميثاق Bologne في جوان 2002 وهذا التعريف هو نفس التعريف الذي قدمه الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 والذي يرتكز على ثلاث معايير وهي: العمال، رقم الأعمال السنوي، واستقلالية المؤسسة وفي هذا الإطار تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت وظيفتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاجية أو خدماتية توظف من 1 إلى 250 عامل حيث رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2 مليار دج ، وان إجمالي الحصيلة السنوية لا يتجاوز 500 مليون دج وتحترم مقاييس الاستقلالية.

وصفوة القول أن الدول الصناعية والنامية يختلفان في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يجعل من الصعوبة ، إمكان إجراء المقارنة بينهما فالصناعات التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية ، كما أن الصناعات الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول النامية.[1]

الفرع الثاني: عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نشير أنه تقريباً كل دولة من دول العالم تنفرد بتعريف خاص بها، بغض النظر عن لتوصيات التي تقدمها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية ، فبعض الدول تقدم تعاريف ترتبط بدرجة نموها الاقتصادي ، ودول تقدم تعاريف قانونية كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والبعض الأخر يقدم تعاريف إدارية كما هو الحال في هولندا...الخ.

أولاً:العوامل الاقتصادية : وتضم ما يلي :

[1] : نادية قويقح ، إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة في الدول النامية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، سنة 2001 ، ص 56

1.اختلاف مستويات النمو:

ويتمثل في عدم تكافؤ التنمية لقوى الإنتاج والتي تميز الاقتصاد الدولي، واختلاف مستويات النمو فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر أو سوريا مثلا ، كما يمكن أن ما نسميه بالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة اليوم ، قد تصبح مؤسسة كبيرة في فترة لاحقة.[1]

2.تنوع الأنشطة الاقتصادية:

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغّير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر فالمؤسسات التي تعمل فيها الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة ، وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع لآخر لاختلاف الحاجة للعمالة ورأس المال ، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها ، كما تحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة ، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية على الأقل بنفس الدرجة ، أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية ولأجل التحكم في أنشطتها تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا ، يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لاتخاذ القرارات المختلفة ، لكن المؤسسات التجارية لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقد ، و إنما يتسم بالبساطة والوضوح وسهولة اتخاذ القرار وتوحد جهة إصداراها وهذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف.

3.اختلاف فروع النشاط الاقتصادي :

تختلف فروع النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه ، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة أو بالجملة وتنقسم أيضا على مستوى الامتداد إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية ، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الاستخراجية ، الغذائية ، التحويلية ، الكيميائية... الخ. وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط الذي تنتمي إليه أو أحد فروعه، و ذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار ، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مجال

[1] : عبد الرحمن يسرى، الصناعات الصغيرة في الدول النامية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، سلسلة بحوث العلماء الجزائريين ، رقم 01 ، الطبعة الأولى ، 1995، ص 21

الصناعة النسيجية (500 عامل مثلا) تعتبر وحدة كبيرة ، بينما تكون صغيرة في صناعة السيارات.

ثانياً:العوامل التقنية :

يظهر العامل التقني من خلال مستوى الاندماج بين المؤسسات ، فحينما تكون هذه الأخيرة أكثر قابلية للاندماج يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة أو موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات ، يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.[1]

ثالثاً : العوامل السياسية :

يمكننا هذا العامل من تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتبيان حدودها ، والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية ، وهذا من خلال معرفة مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدات التي تقدمها لهذا القطاع لمواجهة الصعوبات التي تعترض طريقه.

المطلب الثاني:خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة ومن أهم هذه الصفات يمكن ذكر ما يلي :

الفرع الأول :سهولة التأسيس(النشأة)

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا ، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي ، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية ، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.

[1] : عبد الرحمن يسرى ، مرجع سبق ذكره ، ص 24

الفرع الثاني :الاستقلالية في الإدارة

عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها. مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.[1]

الفرع الثالث: سهولة وبساطة التنظيم

وذلك من خلال التوزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع ، التحديد الدقيق للمسؤوليات ، وتوضيح المهام ، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة ، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

الفرع الرابع: مركز التدريب الذاتي

تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل ، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها ، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار ، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة ، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة. وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا ، وهي بهذا المعنى تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية و إداراتها.

الفرع الخامس: تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد

وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقّدة. لأنّ التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

[1] : إسماعيل بوخاوة ، عبد القادر عطوي ، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، سطيف ، الجزائر ، 25-28 ماي 2003 ، ص 4

الفرع السادس: جودة الإنتاج

إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية ، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية ، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين ، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.

الفرع السابع :توفير الخدمات للصناعات الكبرى :

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محدودة أيدي عاملة) ، حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى التعاقد من الباطن ، وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موترز" يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بها اقل من 100 عامل.[1]

المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفيها وهذه المعايير يمنكن أن نجمعها فيما يلي:

أسلوب تنظيم العمل، طبيعة المنتجات التكاملية، طبيعة هذه المؤسسات.[2]

الفرع الأول : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجيهيها:

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال التالية: المؤسسات العائلية، المؤسسات التقليدية ، المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة.

أولاً : المؤسسات العائلية :

مثل هذه المؤسسات عادة ما يكون مقر إقامتها المنزل ، وتستخدم الأيدي العاملة العائلية ، ويتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة ، وتنتج في الغالب منتجات تقليدية بكميات محدودة ، وهذا في حالة

[1] : إسماعيل بوخاوة ، عبد القادر عطوي، مرجع سبق ذكره ، ص 6

[2] : عبد الرحمن يسرى ، مرجع سبق ذكره ، ص 24

بعض البلدان مثل اليابان وسويسرا أو تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية (Sous traitante).

ثانياً:المؤسسات التقليدية

يشبه هذا الصنف من المؤسسات النوع السابق حيث أنها تعتمد على اليد العاملة العائلية ، وتنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع معين ترتبط معه في شكل تعاقدي ، كما يمكن لهذه المؤسسات الاعتماد على العمل الأجير وهو ما يميزها عن النوع الأول ، إضافة إلى أن مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل ، حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.[1]

ثالثاً:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين السابقين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة ، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت ، أو من ناحية تنظيم العمل ، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة ، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة ، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة من جهة أخرى.

1. بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات ، ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية، على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغير والمتوسطة المتطورة وذلك من خلال:

2. العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة ، بإدخال أساليب وتقنيات جديدة ، واستعمال الأدوات والآلات المتطورة.

3. إنشاء وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة وعصرية من المؤسسات ، تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة والتسيير.

[1] : صفوت عبد السلام عوض الله ، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، د ط، مصر،2002، ص 30

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل إلى المؤسسات المصنّعة ، والمؤسسات الغير مصنّعة.[1]

ونبيّــن ذلك مــن خــلال الجــدول التــالي:

الجدول (02) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل

الإنتاج العائلي	النظام المصرفي		النظام الصناعي		نظام المصنع		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

source : Taby s R. Morse. La petite industrie moderne et le développement, Tome1,P23

ونميز من خلال هذا الجدول أن المؤسسات التابعة للقناة 1،2، 3 هي مؤسسات غير مصنّعة ، والقناة 6 ، 7 ، 8 هي المؤسسات المصنّعة ، بينما الفئتين4،5يدمجان من الناحية العملية مع فئة المؤسسات غير المصنعة.

أولاً: المؤسسات غير المصنعة

تجمع المؤسسات غير المصنعة بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي ، ويعتبر الأول (الإنتاج العائلي) موجه للاستهلاك الذاتي وهو أقدم شكل من أشكال تنظيم العمل ، إلا انه لا يزال يحافظ على مكانة مهمة في الاقتصاديات الحديثة ، أما الثاني (النظام الحرفي) الذي يقوم به حرفي لوحده ، أو مجموعة من الحرفيين يبقى نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا و منتجات حسب احتياجات الزبائن.

[1] : محمد عبد الفتاح الصيرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 107

ثانياً:المؤسسات المصنعة

يجمع صنف المؤسسات المصنعة كل من المصانع الصغيرة ، والمتوسطة والمصانع الكبيرة ، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل ، وتعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التصنيع أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

ثالثاً:المؤسسات الصغيرة المتوسطة المقاولة

تعتبر المقاولة من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الاقتصادية الحديثة ، والمقاولة هي نوع من الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل إحداهما للأخرى تنفيذ عمل معين طبقا لشروط محدودة ، تقوم بتحديدها المؤسسة الأولى والتي عادة ما تكون مؤسسة كبيرة ، والمؤسسة الثانية تقوم بتنفيذ التعاقد والتي تكون في أغلب الحالات مؤسسة صغيرة.

وفي السنوات الأخيرة أصبحت المقاولة إحدى السمات المميزة و المرافقة للعولمة ، فالرأسمالية هي عملية هدم خلاق ، حيث تحل شركات صغيرة محل الشركات الكبرى التي عجزت عن التكيف للأوضاع الجديدة ، فمن أكبر اثنتي عشرة شركة في الولايات المتحدة الأمريكية من كانون الثاني 1990 ، لم يبقى إلا شركة واحدة ، أما باقي الشركات فقد تحولت إلى أجزاء صغيرة داخل شركات أخرى في شكل مقاولات.

فلقد اكتشف المنتجون انه بإمكانهم الاقتصاد في التكاليف ، إذا ما تركوا مؤسسات أخرى صغيرة مختصة تنتج لهم ما يحتاجونه من معدات.[1]

- **أشكال المقاولة الباطنية:** تأخذ الصناعات الصغيرة والمتوسطة المقاولة عدة أشكال :

✓ **تنفيذ الأشغال** : يتمثل هذا النوع في إقدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاولة على تنفيذ أشغال معينة لصالح جهة أخرى ، وذلك في وقت عمل محدد مسبقا.

✓ **الإنتاج** : تقوم المؤسسات الصناعية في هذا الشكل من المقاولة الباطنية بإنتاج وصناعة قطع الغيار ، والمكونات وبعض الأدوات حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها مع الجهة المستفيدة من هذه العملية.

[1]: ضياء مجيد الموسوي ، العولمة واقتصاديات السوق الموحدة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003 ، ص 59

- ✓ **تقديم الخدمات:** تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الخدمات في شكل تعاون مع الغير ، وتتحدد أشكال المقاولة في هذه الحالة استنادا لطبيعة العلاقة التي تربط المؤسسات المقاولة بالمؤسسات المستفيدة من نشاط المقاولة الباطنية ، وفي هذا الصدد نميّز بين :

- المقاولة الباطنية لتدعيم القدرات الإنتاجية (sous traitançe de capacité):

في هذا النوع من المقاولة ، تلجأ المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة الطلب المتزايد، وتعتبر هذه المقاولة مقاولة مؤقتة لأنها تكون في فترات معينة حسب ظروف السوق.

- المقاولة المتخصصة (sous traitance de spécialité) :

في هذا الصنف تكون المقاولة مستقلة عن الظروف الاقتصادية(ظروف السوق). وتلجأ المؤسسات الكبيرة لتنفيذها ، أو أنها لا ترغب في إنتاجها لأسباب تتعلق بإستراتيجيتها ، وأنها لا تملك الإمكانيات الكافية لتغطية طلبات السوق ، ولقد بدأت تتطور هذه الصفة من المقاولة منذ الستينات (1967-1998). وتسعى المؤسسات الكبيرة إلى هذا النوع لتحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

- ✓ التقليل من استثماراتها أي الاقتصاد في كل من رأس المال و اليد العاملة.
- ✓ الاستفادة من الأجور المنخفضة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ الاستفادة من التكنولوجيا المتخصصة التي قد تتمتع بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ الاحتفاظ باليد العاملة الأكثر كفاءة وترك تكاليف تدريب العمالة الغير مهرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

المطلب الرابع:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد القوي وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية، ناهيك عن دورها الذي لا ينكر في مجال محاربة البطالة فمثلا تطور الاقتصاد

[1]: منصور بن عمارة ، المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويليها ، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، سطيف ، الجزائر، 25-28 ماي 2003 ص 5

الأمريكي كان نتيجة جهود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فمعظم الشركات المتواجدة في الوقت الحاضر بما في ذلك الشركات المشمولة في قائمة (فور تشين) التي تضم أكثر من 500 شركة صناعية ، بالإضافة إلى اكبر و أشهر المتاجر الكبرى، ومتاجر السلسلة وشركات البيع بالبريد، أسسها المنظمون برؤوس أموال محدودة فقد كان (سويفت) جزارا وفورد ميكانيكيا...الخ.

لذلك فإن المؤسسة التي تعتبرها اليوم صغيرة قد تشق طريقها لتصبح مؤسسة كبيرة في الغد لهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية المستمرة ، وسنحاول فيما يلي أن نبين مدى أهميتها وفاعليتها من التاجيتين الاقتصادية والاجتماعية.[1]

الفرع الأول :الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهمية بالغة وتتجلى هذه الأهمية في :

أولاً:تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى

فاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة أكبر على البحث والتطوير، وتركزها في القطاعات فائقة التطور، جعل منها مصدر أساسياً لتقديم خدمات كبيرة، وغير عادية للكيانات الاقتصادية العملاقة ، خاصة بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة كالسيارات والأجهزة المنزلية أو التي تقوم بإنتاج المعدات الأساسية (كالآلات الصناعية والزراعية) ، فهي تعتمد أكثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزويديها بالقطع والمكونات التي تدخل في المنتج النهائي ، وغياب هذه المؤسسات يؤثر سلباً على المكاسب التي تحققها الكيانات الكبرى ، لذا تسعى هذه الأخيرة إلى جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانبها.

ثانياً:تحقيق التنمية المتوازنة جغرافياً:

بين الريف والمدن ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني ، وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص.[2]

---

[1]: منصور بن عمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 6

[2] : عبد المجيد قدي ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الإستثماري، مجمع الأعمال، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، الأغواط ، الجزائر ، 8-9 أفريل 2002، ص 143

ثالثاً: تساهم في تنمية الصادرات وتقليص الواردات :

مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات للدول النامية ، ففي بلدان شرق آسيا تقدر صادراتها 40% من مجموع الصادرات ، وهو ما يمثل ضعف نسبة صادرات هذه المشروعات في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE). كما تساهم في إنتاج القيمة المضافة وتزايد حصتها في إجمالي الناتج الوطني الخام.

رابعاً: **القدرة على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار :**

وتسير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار أفراد ، العائلات التعاونيات الهيئات غير الحكومية) وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت موجهة للاستهلاك الفردي غير المنتج. [1]

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في إنشاء فرص العمل الجديدة ، خاصة بالنسبة للدول المتجهة نحو اقتصاد السوق(من بينها الجزائر) ، لأنه في ظل هذا النظام الدولة لم تعد تخلق الوظائف بشكل مباشر، كما أن المؤسسات الكبرى هي مؤسسات استقرت آلتها الصناعية، ولن تساهم هي الأخرى مساهمة جدية في خلق مناصب العمل، وبذلك فإن الأمل معقود على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، خاصة أن هذه المؤسسات تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في العالم. فمثلا في المجموعة الأوروبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية يبلغ عدد هذه المؤسسات 99% من مجموع المؤسسات الاقتصادية ، إلا أن هذا لا يعني انخفاض حجم ما تشغله المؤسسات الكبيرة، إذ رغم وجود حوالي 20 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية و انخفاض عدد المؤسسات الكبيرة فهي تشغل حوالي 50 % من الأجراء ويظهر الجدول التالي توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم في البلدان الرأسمالية

الجدول(03): توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم في عدد من البلدان.

عدد العمال / الولايات المتحدة	1 _ 9	10 _ 499	≥500
الولايات المتحدة	% 74.6	%25	%0.4
اليابان	%77.3	%28	%0.7
المجموعة الأروبية	%81.85	%17.95	%0.2

المصـــدر : ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ، ص65

نلاحظ من خلال الجدول أن الاقتصاد الرأسمالي يكاد يكون مكوّن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، خاصة في أوروبا إلا أن هذا ليس دقيقا ما دامت هذه المؤسسات لا تستعمل اليد العاملة بنفس نسبة عددها من مجموع اليد العاملة الكلية ، ويظهر هذا جليا من خلال الجدول التالي الذي يبين توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم والعدد لنفس البلدان في الجدول السابق.

الجدول (04) : توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم والعدد في عدة بلدان

الولايات المتحدة الأمريكية	الحجم	1-9	10-499	≥500
	عدد المؤسسات	%55.33	%43.5	%1.2
	اليد العاملة	%3.7	%31.6	%64.7
اليـــابـــــان	الحجم	4-9	10-300	≥300
	عدد المؤسسات	%56.7	%42.4	%0.9
	اليد العاملة	%13.6	%58.6	%27.8
أوروبـــــا	الحجم	9-1	10-499	≥500
	عدد المؤسسات	%72.5	%26.7	%0.6
	اليد العاملة	%11.2	%45.9	%42.9

المصـــدر : ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، ص64

باعتبار البلدان النامية تعاني من مشكلة البطالة بصورة حادة ، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإمكانها أن تلعب دورا هاما في التخفيف من حدتها وتساهم في توفير مناصب عمل جديدة ، وإعادة إدماج العمال المسرحين من المؤسسات العمومية وبالتالي تخفض من نسبة البطالة خاصة بعد عمليات الخوصصة التي تشهدها الكثير من البلدان النامية في إطار التعديلات الهيكلية، تلك النسب أو المعدلات التي أصبحت مرتفعة جدا ، حيث بلغت في سنة 1996 في الدول العربية 14% من القوى العاملة أي أن هناك 12 مليون بطال في الوطن العربي.[1]

ويختلف هذا المعدل من دولة إلى أخرى فهو يبلغ أقصاه في اليمن25% ثم الجزائر 21% فالأردن 19 % ثم السودان 17% ولبنان والمغرب 15% وتونس 12% ومصر 9% أما سوريا8%

وعليه فإن المؤسسات الصغيرة بإمكانها الإسهام في تخفيض هذه النسب بإقامة هذه المؤسسات في المناطق الريفية أين تتوفر المواد الأولية المحلية ذات الأسعار المناسبة لتحقيق هدفين أساسين :

تقليص البطالة في القطاع الزراعي ووقف النزوح الريفي نحو المدن التي تشهد أزمة حادة في السكن وتقديم المساعدات المادية والدعم للبطالين لإنشاء مثل هذه المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويمكننا أن نذكر بعض الإحصائيات التي تبين لنا مدى مساهمة هذه المؤسسات في توفير مناصب العمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت في خلق 90% من إجمالي عدد الوظائف الجديدة (11 مليون وظيفة) ، وخلال الفترة (1980 -1987) ساهمت المؤسسات التي تشغل اقل من 100 عامل في إنشاء ثلاثة أرباع الوظائف الجديدة التي بلغ عددها 44.5 مليون وظيفة

[1] : فريدة لرقط ، وأخريات، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها ، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصادية المغاربية ، سطيف ، الجزائر ، 24-27 ، ماي 2003 ، ص 7

خلاصة الفصل:

للقطاع البنكي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني من خلال وظائفه التي يقوم بها وذلك بالمساهمة في تمويل مخططاته ومتابعتها، وبهذا يمكن القول أن الجهاز المصرفي يعتبر العمود الفقري في الاقتصاد، وذلك كونه أهم مساهم في عملية تمويل الاقتصاد بما فيه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور فعّال في الاقتصاد الوطني، وهذا ما جعل الكثير من الدول ومن بينها الجزائر تبني سياسات مختلفة من أجل النهوض بهذا القطاع وتطويره، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.